الثورة الأحد 5 صفر 1432 هـ الموافق 9 يناير 2011م العدد (16860)

أكدوا أن الشرعية الدستورية تمنح من الشعب وليس من الأحزاب:

أبناء شهداء الثورة ورجال دين: التعديلات الدستورية تجسد مصداقية القيادة السياسية في تطوير النظام السياسي

■.. أكد عدد من أبناء شهداء الثورة اليمنية ورجال دين على أهمية إجراء التعديلات الدستورية التي من شانها تطوير النظام السياسي والديمقراطي مجددين العهد بالتصدي الحازم لكل المؤامرات التي تريد إجهاض المشروع الحضاري الديمقراطي والوصول باليمن إلى فراغ دستوري والوقوف إلى جانب القيادة السياسية في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها كاستحقاق دستوري لشعبنا اليمني وحده .. وقالوا : إن المشروعية الدستورية تمنح من الشعب وليس من الأحزاب وأن الأحزاب التي تتجاوز الاستحقاقات الدستورية تكون قد أفقدت نفسها المشروعية الدستورية مناشدة كافة القوى السياسية والوطنية بذل المزيد من الجهود لتحقيق التوافق الوطني والسياسي فيما بينها وتجاوز المشاريع الصغيرة والتخلي عنها من أجل وطن الـ٢٢من مايو الكبير فإلى حصيلة أحاديثهم :

■ المناضل/ علي عبدالرب العسيري

■ صالح علي خميس

■ العميد / يحيى سرور

■ العقيد / عبدالقوي راشد

المشروعية تمنح من الشعب وليس من الأحزاب

بداية قال المناضل /علي عبدالرب العسيري – وكيل الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء الأمين العام للجمعية التعاونية السكنية لأبناء شهداء ومناضلي الثورة اليمنية: من المؤكد أن المشروعية في ممارسة العمل السياسي الديمقراطي تمنح عادة من الدستور وبالتالي فإن أي تجاوز للمشروعية الدستورية من قبل أي قوى سياسية في الساحة اليمنية تكون بذلك الفعل قد أفقدت نفسها المشروعية الدستورية الممنوحة لها ناهيك عن أن المشروعية الدستورية هي بالأساس تمنح من الشعب اليمني، وبالتالي فالشعب وحده هو من يملك الحق الحصري في منح أو نزع المشروعية الدستورية الأمر الذي يجعلنا نقول: إن إجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها حق دستوري للشعب اليمني ولا يحق لأي قوى سياسية تجاوزه أو القفز فوقه من اجل تحقيق مكاسب حزبية ضيقة واختزال إرادة الشعب بحزب أو جماعة.

وأضاف العسيري: ونحن نرفض كل المؤامرات التي تهدف اليوم لإيصال البلاد إلى فراغ دستوري ونقف إلى جانب قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وسوف نتصدى بكل حزم لهذه المؤامرات سواء منها في الداخل أو الخارج.

اصطفاف وطني منقطع النظير

لافتاً إلى أن الشعب اليمني كله اليوم في اصطفاف وطني منقطع النظير وسيفشل كل المراهنات الخاسرة التي تريد النيل من وحدة وأمن واستقرار اليمن ومضى العسيري قائلاً: وأنا هنا أناشد من خلالكم كل القوى السياسية في الساحة اليمنية إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق توافق سياسي ووطني كما أدعو خصوصاً المعارضة أن تعود إلى جادة الصواب وأن تتجاوز مشاريعها الصغيرة وأن تكون شريكاً فاعلاً في الانتخابات البرلمانية القادمة لأن مقاطعتها لهذه الانتخابات سيؤثر على مستقبلها السياسي وسيؤدي بها إلى الانتحار السياسي والقضاء على مشروعيتها الدستورية والديمقراطية.

التعديلات الدستورية جسده الإرادة السياسية

وأكد العسيري أن التعديلات الدستورية التي تناقش حاليا في مجلس النواب جاءت تجسيداً للإرادة السياسية الحقيقية في تطوير النظام السياسي وتعميق التجربة الديمقراطية مستغربا من مواقف المعارضة الرافضة لهذه التعديلات الدستورية والتي كانت حسب تعبيره احد مطالبها ناهيك عن أن هذه التعديلات لم تكن وليدة اليوم بل إنها خضعت لمناقشات أعضاء مجلس الشورى والمكون من كافة الأحزاب السياسية بما فيها المعارضة بالإضافة إلى مناقشتها من قبل منظمات المجتمع المدني واستمر نقاشها خلال أكثر من عامين إلا أن المعارضة في اليمن ربما تعودت انتهاج مبدأ اللاءات فحسب الأمر الذي يجعلنا حائرين ولا نجد تفسيراً أو مبررا لمواقف هذه المعارضة.

الشعب مالك السلطة ومصدرها

من جهته قال الشيخ /صالح علي خميس مدير مكتب الأوقاف والإرشاد بمحافظة صنعاء: إن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها وأن الدستور هو العقد الاجتماعي والأمانة التي بيد ولاة الأمر وبالتالي فإنه لايحق لأي حزب أو جماعة التهرب من أي استحقاق دستوري وديمقراطي أو تجاوزه لان ذلك يعد خيانة للأمانة التي ائتمننا الشعب عليها ويمثل تحدياً سافراً لإرادة الشعب اليمني كله وخروجا عن الإجماع الوطني والإجهاض للمشروع الحضاري الديمقراطي وتمرداً على المشروعية الدستورية.

تضمر الشر للوطن

ومضى خميس قائلاً: إن الأحزاب التي ترفض أن يكون الصندوق هو الحكم بينها ومنافسيها في المعترك السياسي والديمقراطي هي تضمر الشر للوطن وتريد اليوم أن تجرد الشرعية الدستورية عن الشعب ومؤسساته الدستورية ومنظمات المجتمع المد ني وأن تفرض هي شرعيتها البديلة التي تخدم مصالحها الحزبية الضيقة.

مشيرا إلى أن التعديلات الدستورية الجديدة جاءت ملبية لإرادة الشعب اليمني الطموح في التغيير نحو الأفضل وتطوير النظام السياسي وتعميق الممارسة الديمقراطية الحقيقية مؤكدا أن رفض معارضة اللاءات للتعديلات الدستورية يأتي في إطار المماحكات السياسية وهو رفض غير مبرر وغير منطقي.

أصحاب الرهانات الخاسرة

من جهته قال العميد المهندس يحيى سرور :لن نسمح بأي حال من الأحوال نحن أبناء شهداء الثورة اليمنية لأصحاب المشاريع الصغيرة والرهانات الخاسرة والذين يضمرون الشر للوطن ووحدته وأمنه واستقراره ومشروعه الحضاري الديمقراطي بأن يحققوا أهدافهم في إجهاض تجربتنا الديمقراطية وإيصال اليمن إلى فراغ دستوري ونقف اليوم إلى جانب قيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مؤسس مشروعنا الحضاري الديمقراطي.

وأضاف سرور: إن التعديلات الدستورية تبلورت بعد أن أخذت حقها من المناقشة خلال أكثر من سنتين شارك في مناقشتها كل الأحزاب السياسية بما فيها المعارضة في مجلس الشورى بالإضافة إلى مناقشتها من قبل منظمات المجتمع المدني وأن رفض المعارضة اليوم لهذه التعديلات يعد مجرداً من أي مبررات معقولة أو منطقية وكأن المعارضة في اليمن أصبحت معارضة اللاءات فحسب حتى ولو كان ذلك ضد الوطن، فالأهم من وجهة نظر المعارضة هو الوصول إلى السلطة وبس.

لن نسمح بجر الوطن إلى فراغ دستوري

أما العقيد المناضل عبدالقوي راشد فقال: إن الرعيل الأول من أبائنا الشهداء الذين قدموا أرواحهم ودماءهم رخيصة لم ولن يقدموا ذلك إلا في سبيل الدفاع عن الثورة والنظام الجمهوري والوحدة وتحقيق وتأسيس المشروع الحضاري الديمقراطي وأن يتمتع شعبنا بالحرية والديمقراطية والعيش الكريم وبالتالي فإننا نجدد العهد لقائد الوطن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إننا على درب آبائنا الشهداء سائرون ولن نسمح للمؤامرات الرخيصة أن تنجح وسوف نتصدى وبحزم لكل من تسول له نفسه المساس بالوطن والثوابت الوطنية المقدسة.

تطوير النظام السياسي

وأشار راشد إلى أن التعديلات الدستورية الجديدة أتت اليوم كضرورة حتمية لتطوير النظام السياسي والديمقراطي في اليمن ملبية رغبة كل أبناء الوطن في تحقيق الحكم الرشيد وحكم الشعب نفسه بنفسه وأنه لا مبرر لرفض المعارضة التعديلات الدستورية.

■ المصدر «سبتمبر نت»